

## الميزانية العامة

16 ديسمبر 2020

النشرة الأولى

نشرة تصدر عن وزارة المالية في المملكة العربية السعودية

## مقدمة

في سابقة استثنائية وجائحة صديّة عالمية في تاريخ العالم الحديث؛ أحدثت تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد «كوفيد-19» آثاراً حادة على الاقتصاد العالمي منذ بداية العام 2020م.

وبالرغم من أنّ اقتصاد المملكة يؤثّر ويتأثّر بالاقتصاد العالمي، إلا أنّ ميزانية العام المالي 2021م أثبتت للعالم أنّ الحفاظ على صحة الإنسان أولاً تقع على رأس أولويات المملكة العربية السعودية، مصحوبةً بالوعي والالتزام الكامل بالإجراءات الاحترازية من المواطنين والمقيمين، والذي ساهم بشكل كبير في تجاوز المملكة لهذه الجائحة، والتخفيف من تداعياتها.

ولأنّ صحة الوطن هي الأولوية الأسمى للمملكة؛ كان للقطاع الخاص، وتخفيف الأعباء المالية المترتبة عليه، الأولوية القصوى في توجهات الميزانية العامة لهذا العام الاستثنائي، إذ عملت المملكة على تمكينه؛ للقيام بإدارة أنشطته، عبر حزم التحفيز، والإسراع في تسديد مستحقاته، مما ساهم في تعافي النشاط الاقتصادي، وصولاً إلى رفع جودة حياة المواطنين والمقيمين.

وتنتهج ميزانية المملكة العربية السعودية للعام 2021م، الحفاظ على الاستدامة والاستقرار الماليين، والمرونة والاستباقية في مواجهة الأزمات، مع تبنية رامية متقدمة، وتعزيز كفاءة الإنفاق؛ لدعم القطاعات الأكثر حاجة.

مبلغ (500) ألف ريال لذوي المتوفى بسبب جائحة كورونا من العاملين في القطاع الصحي الحكومي أو الخاص، مديناً كان أم عسكرياً، سعودياً كان أم غير سعودي، وأن يسري ذلك اعتباراً من تاريخ تسجيل أول إصابة. إن المملكة جزء من العالم تؤثر في الأحداث والظروف العالمية وتتأثر بها ولم تكن بمعزل عن آثار الأزمة في جاني المالية العامة والاقتصاد، فقد أثرت الجائحة في نشاط الاقتصاد المحلي، بالإضافة إلى الآثار السلبية للركود الاقتصادي العالمي، وانخفاض الطلب خاصة في أسواق النفط التي شهدت انخفاضاً حاداً في الأسعار.

إن هذا العام كان صعباً في تاريخ العالم، وقد أدت التدابير الصحية والمبادرات المالية والاقتصادية التي اتخذناها والإصلاحات التي أتت مع إقرار رؤية المملكة (2030) إلى الحد من الآثار السلبية على المواطنين والمقيمين في المملكة وعلى اقتصادنا، وكل ذلك بتوفيق من الله، ثم بتكاتف المواطنين والمقيمين في بلادنا، الذين لا يفوتني بهذه المناسبة شكرهم على دورهم الإيجابي في مواجهة هذه الجائحة وتحمل أعبائها.

وقد صدرت توجيهاتنا بأن تعطي هذه الميزانية الأولوية لحماية صحة المواطنين والمقيمين وسلامتهم، ومواصلة الجهود للحد من آثار هذه الجائحة على اقتصادنا، واستمرار العمل على تحفيز النمو الاقتصادي وتطوير الخدمات ودعم القطاع الخاص والمحافظة على وظائف المواطنين فيه، وتنفيذ البرامج والمشاريع الإسكانية، والمشاريع التنموية التي توفر مزيداً من فرص العمل للمواطنين، وتحقيق مستهدفات الرؤية، مع التأكيد على رفع كفاءة الإنفاق الحكومي، والاهتمام بالحماية الاجتماعية، والحد من الهدر ومكافحة الفساد، كما نؤكد على التنفيذ الفاعل لبرامج ومشاريع الميزانية.

ونحمد المولى عز وجل على ما جبا به بلادنا من الخيرات، واثقين بتوفيق الله وعونه، ومتطلعين إلى مواصلة مسيرة النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة، ماضين في تحقيق ذلك، مستعينين بالله عز وجل، ومتوكلين عليه. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



كلمة خادم الحرمين الشريفين  
الملك سلمان بن عبد العزيز آل  
سعود (حفظه الله)

“

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على  
رسول الله

أيها المواطنين والمواطنات  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

بعون الله وتوفيقه، نعلن ميزانية العام المالي  
القادم (1442/1443هـ) الموافق (2021 ميلادي)  
مواطنين تعزيز مسيرة التنمية والرخاء في  
وطننا الغالي، وبلغ الإنفاق المعتمد في هذه  
الميزانية (990) مليار ريال، كما تقدر الإيرادات  
بمبلغ (849) مليار ريال، يعجز بقدر بمبلغ (141)  
مليار ريال، ويمثل (4,9) بالمئة من الناتج المحلي  
الإجمالي.

لقد مرّ العالم بجائحة غير مسبوقة وهي جائحة  
كورونا التي أثرت سلباً في الاقتصاد العالمي،  
وقد وفقنا الله . في إطار ما جرى اتخاذه حيال  
هذه الجائحة من إجراءات احترازية استثنائية  
وتدابير وقائية . إلى التوجيه بتقديم العلاج  
مجانياً لجميع من أصيبوا بفيروس كورونا من  
المواطنين والمقيمين ومخالف نظام الإقامة  
في جميع المنشآت الصحية العامة والخاصة،  
كما صدر مؤخراً قرار مجلس الوزراء بصرف

# الميزانية العامة

للمساهمة في تعزيز النمو الاقتصادي ، ودعم المحتوى المحلي للرفع من إسهامه في التنمية الاقتصادية للمملكة ، بالإضافة إلى الدور المهم الذي تقوم به الصناديق التنموية في دفع النشاط الاقتصادي ، مفيداً سموه أن صندوق الاستثمارات العامة أصبح أحد المحركات الأساسية لنمو الاقتصاد السعودي حيث يعتزم الصندوق ضخ مئات المليارات في الاقتصاد السعودي في العام القادم والسنوات التالية مما سيمكن من بروز قطاعات جديدة وخلق المزيد من فرص العمل وتوفير إيرادات إضافية للدولة .

وأشار سمو ولي العهد إلى جهود المملكة . انطلاقاً من سياستها في الحفاظ على استقرار أسواق الطاقة الدولية . بالتعاون مع مجموعة دول أوبك + في العمل على استقرار أسواق النفط التي شهدت انخفاضاً حاداً في الأسعار، حيث ساهمت اتفاقية الإنتاج لدول المجموعة في إعادة الاستقرار للأسواق، وتحسن مستويات الأسعار.

وأكد سموه أن المملكة من خلال رئاستها لمجموعة العشرين هذا العام حرصت على تعزيز دور المجموعة في معالجة الأزمات الاقتصادية العالمية، وذلك بتحفيز جهود دول المجموعة، ورفع مستوى التنسيق والتعاون فيما بينها للتصدي المشترك للجائحة والحد من آثارها في النمو الاقتصادي العالمي، وحشد الموارد لتمويل برامجها في التصدي للجائحة.

كما عبر سمو ولي العهد عن شكره وامتنانه للمواطنين والمقيمين، والعاملين في القطاع الصحي والقطاع الأمني على الجهود الاستثنائية، التي بذلوها خلال مواجهة جائحة كورونا لأجل سلامة المجتمع وحمايته من تداعيات هذه الجائحة، كما شكر سموه جنودنا البواسل في الحد الجنوبي على ما يقدمونه من تضحيات، داعياً الله لهم بالثبات وللشهداء الذين اختارهم الله إلى جواره بالرحمة والمغفرة.

كان متوقفاً في وقت سابق أن تكون أقوى، حيث تمت الموازنة بين الإجراءات الاحترازية وتوقيت عودة الأنشطة الاقتصادية تدريجياً بوتيرة جيدة.

ولفت سموه إلى أنه تم إقرار عدد من المبادرات والإجراءات لمساندة منشآت القطاع الخاص أثناء الجائحة والمحافظة على الوظائف والعاملين في القطاع الخاص، وقد ساعدت هذه الإجراءات على الحد من تداعيات الجائحة على الاقتصاد.

كما أسهمت في المحافظة على الاستقرار المالي ، وستتم مواصلة اتخاذ كل ما من شأنه تعزيز النمو الاقتصادي المستدام، كما أن من أولويات الميزانية مواصلة العمل من أجل تحجيم آثار الجائحة وتحسين التعامل معها، حيث يبلغ إجمالي الإنفاق المعتمد (990) مليار ريال، مما يسهم في تحفيز ومساندة الأنشطة الاقتصادية، وإيجاد مزيد من فرص العمل للمواطنين، مؤكداً سموه الاهتمام بالحماية الاجتماعية، والمشاريع التنموية، وبرامج تحقيق الرؤية، والتطوير التقني، كما أن العمل مستمر في مراجعة جميع البرامج والمشاريع لضمان اتساقها مع مستهدفات الرؤية ورفع كفاءة الإنفاق.

وأوضح سمو ولي العهد أن الإيرادات في الميزانية تقدر بنحو (849) مليار ريال، بزيادة (3 ، 10 %) عن عام (2020م)، مما يسهم في مزيد من الاستقرار المالي، وأن من المستهدف خفض عجز الميزانية في عام 2021م إلى نحو (141) مليار ريال، أي ما تقدر نسبته بـ (9 ، 4 %) من الناتج المحلي الإجمالي ، نزولاً من (298) مليار ريال ، أي ما تقدر نسبته بـ (0 ، 12 %) من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2020م ، والإبقاء على معدلات الدين العام عند معدل (7 ، 32 %) من الناتج المحلي الإجمالي مقابل (3 ، 34 %) في عام 2020م.

وأوضح سموه أن النمو الاقتصادي يتوقع أن يشهد ارتفاعاً مع الاستمرار في تنمية دور القطاع الخاص من خلال تسهيل بيئة الأعمال ، والتقدم في برامج التخصيص ، وإتاحة مزيد من الفرص أمام القطاع الخاص للمشاركة في مشاريع البنية التحتية ، وتطوير القطاعات الواعدة والجديدة ، والاستمرار في تنفيذ برامج رؤية المملكة 2030 لتحقيق مستهدفاتها



## كلمة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان ( رعاه الله )

“

أكد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، بمناسبة إقرار ميزانية العام 2021م، مواصلة تعزيز المكتسبات التي تحققت منذ إقرار رؤية المملكة 2030، والانطلاق نحو مزيد من التطور والتقدم في مختلف المجالات الاقتصادية والتنموية والاجتماعية.

وأوضح سموه أن عام 2020م كان عاماً صعباً على دول العالم أجمع جراء تفشي جائحة كورونا، إلا أن اقتصاد المملكة أثبت قدرته في مواجهة تداعيات الجائحة، حيث تمكنت المملكة - بفضل الله - من اتخاذ تدابير صحية ووقائية هدفت في المقام الأول إلى حماية صحة الإنسان من خلال الحد من تفشي الوباء، وتوفير العلاج المجاني للحالات المصابة.

وأشار سموه إلى أنه بتوجيه مباشر ومتواصل من مقام خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - تم العمل على اتخاذ تدابير مالية واقتصادية هدفت إلى الحد من تداعيات الجائحة على الأنشطة الاقتصادية، حيث أديرت الأزمة بعناية فائقة وبشكل فعال قاد إلى التخفيف من الآثار السلبية على الاقتصاد السعودي، التي



# الملخص التنفيذي

## لميزانية 2021

العاملين، إلا أن مبادرات تنمية الإيرادات غير النفطية التي طبقت خلال الأعوام الماضية ساهمت في تعويض جزء كبير من ذلك الانخفاض، بالإضافة إلى تمكين الحكومة من تبني سياسات تحفيزية لمواجهة تداعيات الجائحة على اقتصاد المملكة.

ظهرت بيانات النصف الأول من العام 2020م كما نُشر من قبل الهيئة العامة للإحصاء تراجعاً للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4.0%، حيث شهد الناتج النفطي الحقيقي تراجعاً بمعدل 4.9 نتيجة لخفض إنتاج النفط بشكل كبير في الربع الثاني من العام 2020م التزاماً باتفاقية (أوبك+). كما شهد الناتج غير النفطي الحقيقي خلال النصف الأول من العام 2020م تراجعاً بمعدل 3.3%، وهو أقل انخفاضاً من التوقعات المحلية والدولية بالنسبة لاقتصاد المملكة كما يعتبر من الأقل تراجعاً مقارنة بالدول الأخرى وبالأخص دول مجموعة العشرين نتيجة للآثار

والإصلاحات الهيكلية والاقتصادية والمالية والمبادرات لتتبع القاعدة الاقتصادية، وقد ساهمت هذه المبادرات في ففز معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وظهرت بشكل واضح على أداء القطاع الخاص والأنشطة الاقتصادية المستهدفة بنهاية العام 2019م، واستمرت وتيرة النشاط في الشهرين الأولين من العام 2020م، كما كان لهذا التحول دور كبير في تعزيز قدرة الاقتصاد على الصمود وقت الأزمة مع تفشي جائحة «كوفيد-19» التي أثرت سلباً على اقتصادات دول العالم ومنها المملكة، وخاصة فيما يتعلق بالاستثمار في البنى التحتية للتقنية التي مكنت الحكومة والقطاع الخاص من الاستجابة السريعة لتحول نمط العمل الحضوري إلى نمط العمل عن بعد بشكل أكثر مرونة. كما كان لتداعيات الأزمة تأثير كبير على المالية العامة خاصة فيما يتعلق بانخفاض الإيرادات وتحديداً النفطية منها التي من المتوقع أن تغطي خلال العام الحالي مانسبته 84% فقط من تعويضات

في ظل الظروف الاقتصادية الاستثنائية للعام الحالي 2020م ودالة عدم اليقين المصاحبة لأزمة «كوفيد-19» وتبعاتها، لازال الاقتصاد العالمي يعاني من آثارها مع احتمال تردي الأوضاع مع تفشي موجة ثانية للجائحة. وفي ظل صعوبة توقع المدة الزمنية اللازمة للتعافي من الأزمة، تأتي ميزانية عام 2021م للتأكيد على توفير كافة السبل للتعامل مع الأزمة واستعادة وتيرة النمو الاقتصادي، وتعزيز منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية والخدمات الأساسية، وتبني سياسات أكثر ملائمة في الموازنة بين النمو والاستقرار الاقتصادي والاستدامة المالية على المدى المتوسط والطويل، مع الاستمرار في جهود تنمية الإيرادات غير النفطية ورفع كفاءة الإنفاق، وزيادة مستوى مشاركة القطاع الخاص. ويمكن توضيح أهم التطورات والتحديات وملامح الميزانية المعتمدة في النقاط التالية:

تمثل رؤية المملكة 2030م مرحلة تحول رئيسة للاقتصاد السعودي وانطلاقة جديدة نحو المستقبل، حيث قامت الحكومة خلال السنوات الماضية في تنفيذ برامج تحقيق الرؤية

مليار ريال، ويُستهدف خفضه في نهاية عام 2021م ليصل إلى 141 مليار ريال أي ما يعادل 4.9% من الناتج المحلي الإجمالي، وأن يستمر بالانخفاض التدريجي على المدى المتوسط ليصل إلى ما يقارب 0.4% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2023م. ويأتي ذلك استكمالاً للجهود الحكومية لتعزيز كفاءة الإنفاق وتحقيق مستهدفات الاستدامة والاستقرار المالي.

من المتوقع في عام 2021م أن تحقق جهود الإصلاح الاقتصادي والمبادرات التي بدأ تنفيذها خلال السنوات الماضية وفق ما سبق الإعلان عنه، إضافة إلى المبادرات التي تم الإعلان عنها خلال العام 2020م لمواجهة أزمة «كوفيد-19» زيادة في الإيرادات، حيث يقدر أن تبلغ في العام 2021م حوالي 849 مليار ريال بارتفاع نسبته 10.3% عن المتوقع في عام 2020م. ومن المُقدّر أن تصل الإيرادات إلى 928 مليار ريال في عام 2023م.

من المتوقع أن يبلغ إجمالي النفقات لعام 2020م نحو 1,068 مليار ريال مرتفعاً بنسبة 4.7% عن الميزانية المعتمدة؛ وذلك نتيجة زيادة الإنفاق لتلبية المتطلبات الاستثنائية لمواجهة الجائحة خلال العام الحالي. وتجدر الإشارة إلى أن الاعتمادات الإضافية على الميزانية المعتمدة منذ بداية العام بلغت نحو 159 مليار ريال شملت على زيادة الاعتمادات لقطاع الصحة لدعم قدرات القطاع لمواجهة الجائحة، بالإضافة إلى تعجيل سداد مستحقات القطاع

والمالية العامة خلال العام الحالي في مختلف دول العالم ومن ضمنها المملكة نتيجة تبعات الجائحة وانخفاض أسعار النفط، فقد حرصت المملكة من خلال دورها القيادي في منظمة أوبك بالتنسيق مع دول (أوبك+) لإعادة الاستقرار لأسواق النفط، كما قامت من خلال رئاستها للدورة الحالية لمجموعة العشرين بالعمل على تعزيز التنسيق الدولي لتبني السياسات اللازمة لدعم النمو الاقتصادي العالمي والتخفيف عن الدول الأقل نمواً للتعامل مع الأزمة، وقد نجحت هذه الجهود بشكل كبير في تخفيف حدة الأزمة على الاقتصاد العالمي. وعلى الصعيد المحلي، إلى جانب نجاح القطاع الصحي في الحد من انتشار الوباء، قامت الحكومة بتدعيم نفقات الخدمات الصحية، واستحدثت مخصص مواجهة أزمات يُعنى بإعادة تخصيص النفقات وتوجيهها للقطاعات الأكثر تضرراً، بهدف تخفيف الآثار السلبية للجائحة على منشآت القطاع الخاص والعاملين فيها من المواطنين، حيث نُفذ عدد من المبادرات والإجراءات للتخفيف من آثار هذه الأزمة، وشملت الحزم التحفيزية المقدمة على مبادرات دعم للأفراد والشركات والمستثمرين، وتمثل هذه الحزم في مخصصات مالية، وتسهيلات تمويلية، وتأجيل سداد بعض الضرائب والرسوم.

وتبعاً لهذه التطورات، يُتوقع أن يرتفع عجز الميزانية في نهاية عام 2020م إلى حوالي 298

الإيجابية لحزمة الإجراءات الفعالة التي اتخذتها الحكومة للتصدي للأزمة صحياً ومالياً واقتصادياً. وتشير التقديرات الأولية إلى توقع تراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3.7% في عام 2020م، مدفوعاً بانخفاض كل من القطاع النفطي وغير النفطي، في حين تشير توقعات معدل التضخم إلى ارتفاعه لكامل العام 2020م بمتوسط 3.7% كمحصلة لتأثيرات مختلفة على جانبي العرض والطلب مثل رفع نسبة ضريبة القيمة المضافة إلى 15%.

تشير التقديرات الأولية لعام 2021م إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي 3.2% مدفوعاً بافتراض استمرار تعافي الأنشطة الاقتصادية خلال العام، حيث ستواصل الحكومة جهودها لتعزيز دور القطاع الخاص ليكون المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي ودعم نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بالتزامن مع مواصلة الحكومة لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية لتتوسع الاقتصاد من خلال برامج رؤية المملكة 2030 وتحسين بيئة الأعمال وفتح آفاق جديدة أمام الاستثمار المحلي والأجنبي، إضافة إلى الدور الإيجابي المتوقع لإنفاق الصناديق التنموية وتنفيذ المشاريع الكبرى وبرامج التخصيص وبرنامج تحقيق رؤية المملكة 2030 الأخرى.

في ضوء ما شهده الاقتصاد العالمي من آثار سلبية أُلقت بكاهلها على النمو الاقتصادي

الخاص. وقابل هذه الزيادة وفر في بعض بنود النفقات بنحو 111 مليار ريال جراء إلغاء أو تمديد أو تأجيل لبعض بنود النفقات التشغيلية والرأسمالية.

تستهدف المملكة خلال العام القادم والمدى المتوسط استمرار الصرف على المشاريع الكبرى وبرامج تحقيق الرؤية. كما يتوقع استمرار الصرف على منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية، وضمم التحفيز لدورها الهام في إتاحة المزيد من الفرص أمام القطاع الخاص والصناديق التنموية للمشاركة في مشاريع البنية التحتية. ومن المتوقع أن يتم المحافظة على أسقف النفقات

## ملخص

# ميزانية عام 2021م وتقديرات المدى المتوسط

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

تقديرات		ميزانية 2021	توقعات 2020	ميزانية 2020	فعلي 2019	فعلي 2018	
2023	2022						
928	864	849	770	833	927	906	إجمالي الإيرادات
941	955	990	1,068	1,020	1,059	1,079	إجمالي النفقات
-13	-91	-141	-298	-187	-133	-174	عجز الميزانية
-0.4%	-3.0%	-4.9%	-12.0%	-6.4%	-4.5%	-5.9%	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
1,026	1,013	937	854	754	678	560	الدين العام
31.7%	33.3%	32.7%	34.3%	26.0%	22.8%	19.0%	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
265	265	280	346	346	470	490	الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي

المصدر: وزارة المالية

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

من الناتج المحلي الإجمالي، وهي مستويات تقل بشكل ملحوظ عن السقف المحدد للدين العام عند 50% من الناتج المحلي الإجمالي. وستواصل وزارة المالية من خلال المركز الوطني لإدارة الدين العمل على تدبير الاحتياجات التمويلية وفق مستهدفات السياسة المالية واستراتيجية الدين العام.

يُتوقع أن يتم المحافظة على رصيد الاحتياطيات الحكومية حسب ما تم الإعلان عنه في ميزانية العام 2020م عند 346 مليار ريال مع الحفاظ عليه عند مستوى 280 مليار ريال في عام 2021م و 265 مليار ريال في 2023م.

لعام 2021م والتي تم الإعلان عنها ضمن ميزانية العام 2020م ليبلغ إجمالي النفقات 990 مليار ريال (ما نسبته 34.5% من الناتج المحلي الإجمالي)، وأن يبلغ نحو 941 مليار ريال في عام 2023م (ما نسبته 29.1% من الناتج المحلي الإجمالي).

يُتوقع أن يبلغ رصيد الدين العام نحو 854 مليار ريال أي حوالي 34.3% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام الحالي، ويتوقع أن يصل إلى نحو 937 مليار ريال أي حوالي 32.7% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام 2021م، وأن يبلغ نحو 1,026 مليار ريال في العام 2023م أي ما نسبته 31.7%

## في المؤتمر الصحفي للميزانية

“ تستهدف ميزانية العام المالي 2021م، وعلى المدى المتوسط استمرار الصرف على المشاريع الكبرى، وبرامج تحقيق الرؤية، وعلى منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية، وحزم التحفيز؛ لدورها المهم في إتاحة المزيد من الفرص أمام القطاع الخاص، والصناديق التنموية.

“ تمثل رؤية المملكة 2030 مرحلة تحول للاقتصاد السعودي، وانطلاقة نحو المستقبل؛ حيث قامت الحكومة خلال السنوات الماضية بتنفيذ برامج تحقيق الرؤية، والإصلاحات الهيكلية والاقتصادية والمالية، ومبادرات لتنويع القاعدة الاقتصادية، وقد ساهمت هذه الجهود في تعزيز قدرة الاقتصاد على الصمود وقت الأزمات، وتحسين قدرة الحكومة على الاستجابة للتحديات المصاحبة للجائحة.

“ سيستمر الإنفاق على برامج الرؤية في عام 2021م، وعلى المدى المتوسط بما يساهم في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، ومواصلة العمل على إتاحة مزيد من الفرص أمام القطاع الخاص للمشاركة في هذه المشاريع، بالإضافة إلى الدور الذي تقوم به صناديق التنمية في هذا المجال، وعلى الأخص الدور المهم لصندوق الاستثمارات العامة.



“ ركزت المبادرات الحكومية على تحفيز القطاع الخاص بحوالي 150 مبادرة ساهمت بتوفير السيولة الكافية له لتمكينه من القيام بأنشطته، كما أن هناك ارتداد إيجابي في معدلات توظيف المواطنين خلال الربعين الثالث والرابع من العام 2020م.

“ تتمتع المملكة بمركز مالي قوي؛ نظراً إلى حجم احتياطياتها الكبير مع ديون حكومية منخفضة نسبياً، كما أن التقارير الصادرة عن الوكالات العالمية للتصنيف الائتماني أكدت قوة ومثانة الاقتصاد السعودي، وقدرته على مواجهة الأزمات التي يشهدها العالم حالياً.

“ أشكر موظفي القطاعين العام، والخاص على جهودهم خلال الجائحة التي ساهمت في استمرارية الأعمال دون تأثر، وأثمن جهود أبطال الصحة الذين ضحوا بأرواحهم لتعزيز السلامة الصحية للمواطنين والمقيمين، كما أخص بالشكر رجال الأمن وجنودنا البواسل على الحد الجنوبي أيدهم الله بنصره.

## الإنفاق حسب القطاعات:

تطوير البنية التحتية ..  
والارتقاء بمستوى  
الخدمات



186  
التعليم

إجمالي النفقات:

990

مليار ريال



151  
البنود  
العامة



72  
الموارد  
الاقتصادية



46  
التجهيزات  
الأساسية  
والنقل



51  
الخدمات  
البلدية



175  
العسكري



175  
الصحة والتنمية  
الاجتماعية



34  
الإدارة  
العامة



101  
الأمن  
والمناطق  
الإدارية

\* تم تقريب الأرقام لأقرب  
فاصلة عشرية

## تقديرات المالية العامة

في عامي 2020م و2021م

إجمالي النفقات

2021 « 2020

990

مليار ريال

1,068

مليار ريال

إجمالي الإيرادات

2021 « 2020

849

مليار ريال

770

مليار ريال

العجز

2021 « 2020

-141

مليار ريال

-298

مليار ريال

الدين العام

2021 « 2020

937

مليار ريال

854

مليار ريال

# مواجهة المملكة

لآثار جائحة كورونا (كوفيد - 19)

## التوجهات الاستراتيجية للمالية العامة:

  
رفع نسبة مشاركة  
القطاع الخاص

  
الالتزام بالإنفاق  
على برامج الرؤية  
والمشاريع الكبرى

  
تطوير منظومة  
الدعم والحماية  
الاجتماعية

  
تعزيز استدامة  
المالية العامة

  
تعظيم دور  
صناديق وبنوك  
التنمية الوطنية

  
تطوير نظام  
المنافسات  
والمشتريات

  
تعزيز صندوق  
الاستثمارات  
العامة في عملية  
تنويع القاعدة  
الاقتصادية

إعادة توجيه النفقات للقطاع الصحي، والقطاعات الأكثر حاجة، وذلك لضمان سلامة المواطنين والمقيمين



تنفيذ برامج ومبادرات تهدف إلى تمكين ودعم القطاع الخاص، وتخفيف الآثار المرتبطة بجائحة «كوفيد - 19»، وبعض الإصلاحات المالية التي تم تنفيذها بشكل متزامن



من أولويات حكومة المملكة أن تستمر في تنفيذ الإجراءات الاحترازية الكفيلة بحماية صحة المواطنين والمقيمين بتقديم الدعم على الصعيد المالي والاقتصادي مع مراعاة إعادة ترتيب أولويات الإنفاق في ظل الظروف الحالية، واتباع تدابير مالية ونقدية لاحتواء المخاطر المالية والاقتصادية



## تؤكد ميزانية عام 2021م سعي الحكومة للعودة للمسار والاستمرار في تحقيق المستهدفات

مواصلة العمل على الإصلاحات الاقتصادية



أولوية كفاءة الإنفاق



تمكين الجهود للعودة إلى مسار النمو الاقتصادي  
على المدى المتوسط



المضي قدماً في تقديم الخدمات للمواطنين،  
ومواصلة العمل على تطوير منظومة الدعم  
والإعانات الاجتماعية

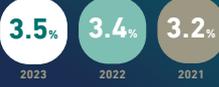


الحفاظ على الاستقرار المالي لتحقيق النمو  
الاقتصادي المستدام على المدى المتوسط والطويل



## أبرز المؤشرات الاقتصادية

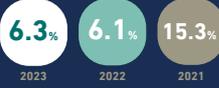
### نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي



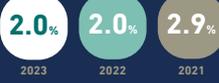
### الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (مليار ريال)



### نمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي



### التضخم



# المملكة

## ورئاسة مجموعة العشرين

بدأت رئاسة المملكة العربية السعودية لمجموعة العشرين في 1 ديسمبر 2019م، وانتهت في 30 نوفمبر 2020م. استضافت الرئاسة ما يزيد عن 170 اجتماعاً ومؤتمراً افتراضياً، تشمل اجتماعات وزارية، واجتماعات ممثلي الحكومات بالإضافة إلى اجتماعات للمثلي المجتمع المدني.

أول قمة لمجموعة العشرين  
تستضيفها دولة عربية

170+ اجتماع ومؤتمر

لدعم تحقيق أهداف  
مجموعة العشرين

11 نحو ترليون دولار أمريكي

حزم تحفيزية أسهمت في  
تحسن أداء الاقتصاد العالمي  
بأفضل من المتوقع

تم إطلاق رئاسة المملكة العربية السعودية لمجموعة الدول العشرين لعام 2020م تحت شعار «اغتنام فرص القرن الحادي والعشرين للجميع» وذلك بالتركيز على ثلاثة محاور أساسية:



تشكيل آفاق  
جديدة



الحفاظ على  
كوكب الأرض



تمكين  
الإنسان

G20  
SAUDI ARABIA 2020  
RIYADH SUMMIT

Realizing Opportunities  
of the 21st Century for All



# بناء القدرات للسياسات المالية الكلية والمالية العامة لدعم التحول الوطني في المملكة العربية السعودية

د. سعد الشهراني، إمرى بلييك، ياسر صبحي

أساس الاستحقاق في الحكومة. وخارج إطار الحكومة المركزية، فقد تم نشر القوائم المالية المدققة لشركة أرامكو السعودية للمرة الأولى في عام 2019م وذلك كجزء من نشرة الإصدار التي أعدتها الشركة لدعم إصدارها الأول من السندات في السوق الدولية.

على الرغم من التقدم الذي أحرزته المملكة إلا أنه لا يزال هناك مجال لمزيد من التحسين لدعم صنع السياسات الاقتصادية والشفافية المالية. و تتمثل الأولوية المباشرة في تطوير إطار لإدارة الأصول والخصوم السيادية، والذي سيساعد على ضمان فهم وتقييم تأثير التطورات المالية وقرارات الإستثمار على المركز المالي= للقطاع العام بشكل أفضل. وسيستمر العمل أيضاً لتحسين جودة ومحتوى وثائق الموازنة بهدف ضمان مستويات أعلى من الشفافية المالية.

وتتيح تجربة المملكة العربية السعودية في بناء قدرات إدارة المالية الكلية بعض الدروس العامة. حيث يعكس التقدم المحرز في تنمية قدرات إدارة المالية العامة في المملكة العربية السعودية حقيقة أن هذه الإصلاحات جزء من برنامج أكثر شمولاً للتحديث المؤسسي. كما يوضح قيمة تبني قائمة الإصلاحات داخلياً وتوفير الموارد الكافية لإحداث تغيير جوهري داخل مؤسسة راسخة. وتعكس تجربة المملكة أيضاً أهمية توقع التحديات المالية على المدى الزمني الأطول واتخاذ إجراءات مبكرة لمواجهتها.

وللتقييم الكمي وتقديم التقارير عن المخاطر المالية المحتملة على الإطار المالي.

وبذلت المملكة العربية السعودية جهوداً لزيادة شفافية الميزانية حيث تقوم حالياً بإعداد ونشر مجموعة من وثائق الميزانية تشمل:

- البيان التمهيدي والذي يحدد استراتيجية المالية العامة متوسطة المدى ونشر بانتظام خلال السنوات الثلاث الماضية
- بيان الميزانية السنوي مع التطوير المستمر لمحتواه
- نسخة المواطن بجانب تغطية في وسائل التواصل الاجتماعي لتقارير وقضايا الميزانية ذات الصلة
- تقرير نهاية العام الذي يقارن الأداء الفعلي بتقديرات الميزانية ويشرح الأسباب الرئيسة للانحراف بينهما
- التقارير الربعية لأداء الميزانية والتي تقدم معلومات وبيانات محدثة عن التطورات المالية

ونتيجة لذلك، شهد أداء المملكة العربية السعودية تحسناً في مؤشر الموازنة المفتوحة (OBI) الخاص بشراكة الموازنة الدولية وأدى إلى ارتفاع تقييم الشفافية في المملكة من درجة صفر في عام 2015م و 1 في عام 2017م إلى 18 في عام 2019م، مع التطلع إلى مزيد من التحسن في المستقبل.

وفي الوقت نفسه، تُنقذ المملكة إصلاحات أخرى أوسع نطاقاً لإدارة المالية العامة في القطاع الحكومي والقطاع العام، حيث تستخدم الحلول الرقمية من خلال منصة اعتماد لتسهيل الإعداد والتقديم الإلكتروني للميزانيات من قبل الهيئات الحكومية، وكذلك نظام إلكتروني لتسجيل المشتريات الحكومية (نظام المنافسات والمشتريات الجديد). بالإضافة إلى ذلك، يجري العمل على إدخال المحاسبة على

شرعت المملكة العربية السعودية في تنفيذ برنامج رائد للتحول الاقتصادي الوطني. وقد وضعت رؤية المملكة 2030 وبرنامج التحول الوطني 2020 وبرنامج تحقيق التوازن المالي جدول أعمال للإصلاح من أهدافه التنويع الاقتصادي وتحسين التنافسية وبيئة الأعمال وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ومشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد وكذلك تنمية الاقتصاد غير النفطي. ولتدعيم تحقيق هذه الأهداف يشمل جدول الأعمال ضمان إدارة المالية العامة بكفاءة وفعالية واستدامة بجانب الالتزام بمعايير عالية للشفافية والمساءلة مع التركيز على الأداء والنتائج.

وبأخذ هذه الأهداف بعين الاعتبار، أنشأت وزارة المالية في عام 2016م وحدة السياسات المالية الكلية -والتي أصبحت في عام 2019م وكالة السياسات المالية الكلية- المكلفة بتضمين البعد المالي والاقتصادي في عملية تخطيط الميزانية على المدى المتوسط، بالإضافة لتعزيز القدرة على تحديد ومراقبة وإدارة مخاطر المالية العامة الكلية.

ومنذ إنشائها، قامت وكالة السياسات المالية الكلية بتدعيم قدراتها من خلال تعيين موظفين جدد وتطوير مهاراتهم والإستفادة من أفضل الممارسات الدولية. وكان للدعم الفني في تنمية القدرات المقدم من إدارة الشؤون المالية بصندوق النقد الدولي والشركاء الآخرين دوراً في هذه العملية. وقد قامت الوكالة بإنشاء مركزاً جديداً للإحصاءات المالية والاقتصادية، كما قامت بتصميم إطار مالي للمدى المتوسط يُستخدم الآن في بناء سيناريوهات مختلفة للتنبؤ والتحليل وإعداد التقارير. كما تم تطوير النماذج الهيكلية الكلية كأدوات مفيدة للتحليل والتنبؤ المالي والاقتصادي. إلى جانب ذلك، بدأ العمل على استخدام النماذج والأدوات المتوفرة للتحليل



مقال منشور في مدونة  
صندوق النقد الدولي